جائحة كورونا
الأزمة .. وبناء وعي كوني لعالم جديد

أ.د. حسن البيلاوي *

في ٣١ يناير ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) أن "مرض فيروس كورونا المُستجدّ (كوفيد ١٩) أصبح يمثل حالة طوارئ صحية عمومية تثير قلقًا". ومنذ ذلك التاريخ صارت كورونا (كوفيد ١٩) جائحة ضربت كل بلاد العالم، وشملت بلادنا، وكل البلاد العربية. أصابت كورونا الملايين في كل أنحاء المعمورة، وأودت بحياة أكثر من مليونين ونصف المليون نسمة. فقدَ كثيرون أحباءَهم من الأهل والأصدقاء. نشرت الخوف والرعب. غيَّرت الجائحة المشهد عالميًا، اتخذت جميع الدول إجراءاتٍ احترازية، لم يكن أصعبها البعد الاجتماعي، والعزلة القسرية للأسر والأطفال، ومعاناة الضغوط. أحدثت جائحة كورونا أزمة لم يواجهها العالم من قبل، شملت تداعياتها أبعادًا صحية واقتصادية واجتماعية، تربوية ونفسية إلى مدًى لم يكن لأحد أن يتخيله.

أولاً: أظهرت كورونا هشاشة النظم الصحية في أكثر بلاد العالم تقدمًا.

ثانيًا: أبعدت ملايين الأطفال عن مدارسهم، وعرَّضت الكثيرين منهم للتسرب والضياع من التعليم. وتسببت في تعميق فجوة عدم المساواة وغياب العدالة الاجتماعية بين التلاميذ، وأجَّجت مشاعر الخوف والقلق، ومشاعر الشعور بالعجز لدى الأطفال، بل ولدى الكبار.. مشاعر عنيفة يعاني منها الطفل والمرأة وكبار السن.

ثالثًا: زادت كورونا من حاجتنا إلى ثورة التكنولوچيا الرقمية، ووجدنا في التقدم التكنولوچي فرصة للخروج من الأزمة في تعليم أولادنا بوسائل التعلُّم عن بُعْد. لكن هذه الفرصة تنطوي على صعوبة قاسية. حيث أظهرت وجود الفجوة الرقمية وعمَّقت غياب العدالة في توزيع فرص "**الثروة**

* الأمين العام للمجلس العربي للطفولة والتنمية.

الرقمية" إن صح التعبير. فهناك فجوة رقمية بين الدول بعضها وبَعضٍ على مستوى العالم من جهة. ومن جهةٍ أخرى هناك فجوة رقمية داخل كل دولة على حدة، بين مناطق غنية ومناطق فقيرة في بنيتها التكنولوچية وطاقة استيعابها لمتطلبات الثورة التكنولوچية. وهذه الفجوة الرقمية من شأنها أن تزيد من عنف واقع اللامساواة، وغياب العدالة الاجتماعية، على مستوى الدولة الواحدة، وعلى مستوى العالم.

رابعًا: لقد أظهرت أزمة كورونا، أن أزمة التعليم، وإبعاد الأطفال عن مدارسهم، ومضاعفة الضغوط الاقتصادية، أدت إلى مفاقمة العنف ضد المرأة.. أبعدتها عن عملها لرعاية أطفالها المُبعَدين في المنزل. وأدى ازدياد العزل المنزلي إلى مشكلات أسرية، وازدادت الضغوط النفسية، وكان ضحيتها الأولى هما الطفل والمرأة.

خامسًا: ظهرت مقدمات الثورة الصناعية الرابعة أمامنا، بما قدمته من إمكاناتٍ مذهلةٍ في تطوير الإنتاج وحل مشكلة التواصل والاتصال، ظهرت كأمل، تنتقل به البشرية من أزمة كورونا إلى فرصةٍ نجدها في ثورة التكنولوچيا لتسهِّل على البشرية الحياة والاتصال، وكان الشعار الذي تردد "**من الأزمة إلى الفرصة**" يعبر عن هذا الأمل. ساعدت ثورة التكنولوچيا على التواصل والاتصال، وأحدثت ثورةً في الإنتاج وجَنْي الأرباح. الثورة الصناعية الرابعة مبشرة بمضاعفة الإنتاج إلى مستويات عالمية غير مسبوقة، وغيَّرت وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج تغييرًا جذريًا، بما يؤدي إلى مضاعفة الأرباح وتراكمها، عوضًا عما أحدثته الجائحة من معاناة وضغوط اقتصادية بسبب البِطالَة وخروج الملايين من وظائفهم وعزلتهم في منازلهم. إلا أن هذه الفرصة، بما أحدثته من آمالٍ عريضةٍ لم تكن بغير تناقض. كانت فرصة للقلة، ومحدودة للبعض، لكن كانت تُفاقِم المعاناة لكثرة البشر. لماذا؟

إن سوق العمل – في ظل آليَّات الثورة الصناعية الرابعة، سوق انتقائي للعمالة – شديد الانتقائية. ينتقي العمالة المؤهلة تأهيلًا عاليًا، المتمكنة من التعامل مع متطلبات هذه الثورة الصناعية المذهلة. معنى ذلك أن ثورة التكنولوچيا أحدثت تقدمًا في الاقتصاد والإنتاج ووفرت سُبُل التواصل الذي حطمته كورونا، إلا أنها أحدثت بطالة كبيرة، فقد استبعدت ملايين من العمالة غير الملائمة لمُستجدَّات ومتغيرات الثورة الصناعية. لقد فاقَمت الثورة الصناعية الأزمة الاقتصادية التي أحدثتها كورونا، فقد راكَمت الفقر للكثرة، وراكمت الأرباح للقلة. وعمَّقت فجوة اللامساواة في العالم. اكتوت ملايين البشر من أزمة البطالة وكساد الاقتصاد الذي أحدثته

كورونا من جهة، وبسبب انتقائية سوق العمل الذي أحدثته الثورة الصناعية، من جهةٍ أخرى. ويتساءل علماء الاجتماع والاقتصاد، متى تكون الثورة الصناعية الرابعة فرصة كاملة للملايين؟

قد يكون ثمَّة حلٌّ في المستقبل، أما الوقت الراهن فهو وقت معاناة آثار جائحة كورونا التي أحدثت أزمة اقتصادية سريعة، وعزلة بشرية قسرية. والحل في المدى الزمني القادم، مرهون بقدرة نُظُمنا التعليمية، والتدريب على إعداد أجيال مؤهلة معرفيًا ومهاريًا للتعامل مع الثورة الصناعية الرابعة. **تضافرت أزمة كورونا الاقتصادية وضغوطها النفسية والاجتماعية مع "فرصة" الثورة الصناعية، الفرصة المنقوصة!!، بسبب التناقض الكامن فيها، على الأقل في الفترة الراهنة، فترة مداهمة جائحة كورونا التي ضربت البشرية جمعًاء.**

سادسًا: إن تنامي العنف والضغوط النفسية يولِّد بيئة غير مواتية لنمو الطفل وتنميته. فهناك مبدأ تربوي، يؤكد أن الأطفال ينمون "**نموًا مقيدًا**" ونعني "**بالنمو المقيد**"، أن نمو الطفل مقيد دائمًا بطبيعة البيئة من حوله. فنمو الطفل أولًا مقيد بمدى نضج عملية التواصُل الاجتماعي وثراء اللغة والحوار والمعرفة في البيئة من حوله. وهو مقيد ثانيًا، بالثقافة التي ينشأ فيها، وأنماط التنشئة والقيَم التي يمر بها وينمو من خلالها. وهو مقيد ثالثًا بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي وبما يتوافر له من سبل الحماية والرعاية في التعليم والصحة والاستقرار والطمأنينة له ولأسرته. ولقد زادت الجائحة من سوء بيئة الطفل الاجتماعية والثقافية، بل وهدمت كثيرًا مما تحقق من إنجازات في سياسات الحماية، وتطوير التعليم في أوطاننا العربية.

سابعًا: ونتيجة لبيئة العنف والخوف والعزل القسري الذي أحدثته الجائحة داخل الأسرة، كانت الفتيات والنساء من أكثر أفراد الأسر تعرُّضًا للعنف والضغوط النفسية. وفي تقرير الإسكوا في أبريل ٢٠٢٠م، أكَّد ارتفاعَ العنف في العالم والمنطقة العربية نتيجة حالات الإغلاق الكامل والشامل والتعايُش القسري، والمخاوف من التعرُّض للڤيروس. إلا أن اللاجئات والنازحات والعاملات المهاجرات في المنطقة العربية قد تفاقمت معاناتهن وازدادت.. ولا زالت تتفاقم يومًا بعد يوم. مما أبرز ازدياد مساحة العنف ضد الطفل والمرأة في بلادنا العربية، وأصبحت بلادنا العربية من أكثر مناطق العالم معاناةً من الجائحة والعنف، ومن أكثر المناطق التي ازدادت فيها الضغوط النفسية، وازداد فيها العنف، ضد الطفل والمرأة. ويؤكد ذلك التقارير العربية والعالمية.

ويصبح السؤال المهم لماذا ازداد العنف في بلادنا العربية، وفاقَم من معاناة الأزمة التي أحدثتها الجائحة؟

ذلك إن عالمنا العربي في كثيرٍ من دولنا العربية يعاني من ظاهرة خاصة، وهي النزاعات المسلحة المتنامية في كل طرف من الإرهاب، **أو بالأحرى تنامي الإرهاب وفكر الإرهاب في أكثر من بلد عربي، وهذا التنامي قد جعل الطفل مشردًا، جعل الأطفال يعانون اللجوء السياسي**، وجعل الأطفال في المُخيَّمات، وحتى الأطفال العاديين الذين لم يعانوا من النزاعات المسلحة، فقد فرضت هذه الحروب واقعًا مريرًا في كثيرٍ من أوطاننا.. إنها "**جائحة الإرهاب، وفكر الإرهاب الأصولي الظلامي**" الذي ضرب بلادنا قويًا مع بداية العقد الثاني من القرن. وهدم أركان أربع دول عربية، وتعاني دولٌ أخرى من أعباء مقاومة الإرهاب وفكره الأصولي المتطرف. وجعلت هذه الأوضاع الأطفال يتعرضون إلى مثل هذه الأشياء من كل مظاهر العنف، ويرتبط العنف ضد الأطفال بشكلٍ وثيقٍ بالعنف ضد المرأة، فالمرأة هي الأُمُّ والحاضنة لهؤلاء الأطفال.

وفضلًا عن ذلك، فهناك عنف مُمارَس ضد المرأة في عالمنا العربي يُمارس يوميًا كظاهرة دائمة، مرتبط ببعض الأصول الثقافية المجتمعية التي تبرر اضطهاد المرأة وتبرر من ظلم المرأة، وتضعها في مرتبةٍ تاليةٍ للرجل، أو بالأحرى مِلْكيَّة خاصة للرجل في معظم المجتمعات؛ وخاصة حينما نكون في قاع التخلف الثقافي في بعض البلاد العربية.

وهكذا تضافرت عوامل التخلف الثقافي وتفشِّي الإرهاب وفكر الإرهاب المتطرف والأزمات الاقتصادية والنفسية التي أحدثتها جائحة كورونا المستجدة، وأنتجت واقعًا أليمًا لكثيرٍ من الأطفال والأمهات وكبار السن في بلادنا العربية.

والسؤال الآن ماذا عن:

- **الدروس المكتسبة والمستفادة من جائحة كورونا المستجدة؟**
- **وما إمكانية بناء وعي كوني لعالم جديد أكثر نورًا وأكثر حريةً وأكثر إنسانية؟**

ثمَّة آمال وفرص جديدة

أولًا: على صعيد التعليم والتربية. لقد أماطت تجربة استخدام التكنولوچيا اللثام عن هشاشة اليقين التربوي في أن التعلُّم عن بُعد يمكن أن يكون بديلًا عن المدرسة.. ووجود الأطفال مع معلمهم الطبيعي. وفي هذا الصدد فإننا نؤكد أن التكنولوچيا لها أهمية لا تُبارَى في العملية التعليمية، كعاملٍ داعمٍ ومساعدٍ للمعلم، ورافد كبير لا يُنافَس من روافد المعرفة، يرقِّي ويعلِّي من

مستوى معارف وثقافة المدرسة والفصل والمعلم والتلميذ، ومن ثَمَّ توفر بيئة غنية جديدة وسياقات جديدة داخل مدارسنا ونُظُمنا التعليمية.. إلا أن كل تلك الأهمية للتقدم الرقمي، قد زاد من قيمة وأهمية المعلم المُعدّ جيدًا، في عملية التعليم والتعلُّم، وأهمية البيئة الاجتماعية الإنسانية التي تعتمد على الفكر والنقد العقلاني وممارسة الإبداع، وأهمية المدرسة المجهزة ببنية تكنولوچية واجتماعية مواتية للثورة الصناعية الرابعة.

وثانيًا: على الصعيد الاجتماعي، كرَّست أزمة كورونا أهمية فكرة التسامح، المساواة والإنصاف؛ **حيث إن الكل متساوٍ في الخطر، والكل متساوٍ في طُرق العلاج.** دفعت أزمة كورونا إلى الرجوع إلى فكرة الإنسانية والبشرية جمعاء، والمساواة بين الجميع، بصرف النظر عن النوع والجنس أو اللون. وتطلعت البشرية إلى إسقاط فكرة العنصرية، والتعالي. فقد طالت كورونا المستجدة الكل في جميع أركان العالم. وظهرت فكرة الأمن الصحي، والصحة للجميع، فكرة واضحة، بل ومطلبًا عاجلًا. وعاد شعار التعليم للجميع قويًا من جديد. وأعلَتْ من فكرة التعاون الدولي وبزوغ نظام عالمي جديد، يقوم على الاعتراف والاعتماد المُتبادَل بين الشعوب. وظهرت فكرة القضاء على الفجوة الرقمية بين الشعوب للمرَّة الأولى في التاريخ. فالعالم النامي يجب أن ينال الإنصاف ودعم بنيته التكنولوچية. لقد تأكدت فكرة أن: "العالم واحدٌ والحضارة واحدة لا تقسيم فيها"، وتتنوع فيها الثقافات والمجتمعات.

وثالثًا: على صعيد الأخلاق العامة وسلوك المواطنة، أكدت أزمة كورونا ضرورةَ الالتزام بأخلاق المُواطَنة، في تكريس مبدأ المسئولية الاجتماعية للجميع، مواطنين ومسئولين، وما يتبعها من فكرة الواجب، وفكرة التسامح، وقيم الالتزام بالآخرين؛ والانضباط الذاتي حرصًا على النفس وعلى الآخر. هذه كلها قيم وأخلاقيات أبرزت أهميتها الأزمة بما أحدثته الجائحة من مصاعب. **هذه القيَم هي قيم الإنسانية التي تعبِّر عن بزوغ ثقافة جديدة ووعي كوني جديد، بحضارة كوكبية للبشر جميعًا، تقوم على مُثُل التنوير والحداثة، ولا بُدَّ أن تستمر، حاملةً رايةَ الحرية والعدالة والمساواة والاعتماد المُتبادَل بين شعوب كوكب المعمورة.**

ورابعًا: على صعيد البحث العلمي، أكدت أزمة كورونا أهميةَ توجيه البحث العلمي لخدمة الإنسان والرفاه الاجتماعي في كل مكان. ذلك أن أزمة كورونا قد كشفت أن الرأسمالية العالمية المتوَّجة الآن، بإيديولوچية الليبرالية الجديدة، قد وجَّهت معظم الجهود العِلْميّة إلى ما سُمِّيَ بـ "**اقتصاد المعرفة**"، وما أنتجه من ثورة تكنولوچية عظيمة، وأَعْلَتْ من مفهوم وأهمية "**اقتصاد**

المعرفة" على حساب مفهوم "**مجتمع المعرفة**". والفرق بين المفهومين كبير. مفهوم "**اقتصاد المعرفة**" يقوم على حافز الربح وأن المعرفة هي العامل الأول في إحداث التقدم الاقتصادي؛ ومن ثَمَّ تكرس المعرفة وتنتج وتوجه في مسار تنمية الاقتصاد المبني على حافز الربح بمعناه الضيق والأناني. إلا أننا ننادي بمفهوم "**مجتمع المعرفة**"، **وهو مجتمع إنساني شامل في كل جوانبه، ينعم فيه الكل بالتقدم والرفاهية، شاملًا الصحة، والتعليم، والفنون، والأدب، وكل ما يحقق سعادة الإنسان ورُقي الحياة**. وللأسف حينما داهمتنا أزمة كورونا.. وجدنا التقدم في المعرفة محصورًا فقط لصالح الاقتصاد ويحكمه حافز الربح. ولذلك أخذت مراكز البحوث العلمية المتقدمة الآن، تبحث عن إنقاذ الإنسان في مواجهة جائحة مستجدة، التي لم نجد لها علاجًا عاجلًا، ونحن في القرن الواحد والعشرين، عصر التقدم العلمي والتكنولوچي. علَّمتنا الجائحة أنه لا بد من توجيه البحث العلمي لخدمة الإنسان والرفاه الاجتماعي، وتأكيد الجوانب الإنسانية في المجتمع، ككل متكامل: الصحة، والعلوم، والفنون، والآداب وتنمية قيَم كونية إنسانية. ذلك هو مجتمع المعرفة الذي نسعى إليه.

وخامسًا: وعلى الصعيد السياسي، كشفت أزمة كورونا المستجدة عن مثالب "**النظام العالمي**" القائم. لقد أدرك الجميع الآن بفضل تلك الجائحة اللعينة، إذا كان لها فضل، أنه لا يمكن مواجهة ما أحدثته جائحة كورونا المستجدة من أزمات صحية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتكنولوچية بدون وجود **دولة وطنية قوية** قادرة على إدارة الأزمة ورسم استراتيچيات عاجلة؛ للتنفيذ والمواجهة وتوفير المستلزمات المادية، والرقمية، والصحية، والحماية. لكن في الوقت نفسه، كشفت أزمة كورونا المستجدة عن عجز أي دولة وطنية، مهما كانت قوتها، عن مواجهة الجائحة منفردةً **بدون تعاون دولي. أظهرت الأزمة التي نعيشها ضرورة "التعاون الدولي"، وتكريس الاعتماد المتبادل بين دول وطنية قوية في حضارة كوكبية إنسانية واحدة، في مقابل ما يحدث الآن من تعدِّي الليبرالية الجديدة على حدود الأوطان وإضْعافها**. وكانت النتيجة عجزًا بيِّنًا عن مواجهة الأزمة على مستوى النظم الاقتصادية والعلمية والصحية، في العالم كله، حتى في أكثر الدول تقدمًا.

إن تكريس قوة الدولة الوطنية وتكريس سياسة الاعتماد المتبادل، هو المستقبل الذي لا بُدَّ من تحقيقه لصالح الإنسانية جمعاء.

وختامًا..

أن عالم ما بعد كورونا.. ينبغي أن يزداد فيه الوعي الكوني بثقافة وقيم إنسانية وأخلاقية تُعلي من شأن الإنسان وتؤكِّد المساواةَ والعدالةَ والإنصافَ وقيمَ التسامح، والمسئولية الاجتماعية؛ لتمكين الإنسان، بصرف النظر عن النوع والجنس والدين والعِرْق. كما أن عالم ما بعد كورونا ينبغي، أيضًا، أن يكون عالم الاعتماد المتبادل عالميًا بين دول وطنية قوية تتمتع بالاستقلال والقدرة على التعاون الدولي، في نظامٍ عالميّ يقوم على السلام والعدل يشمل كوكب الأرض كله. وينبغي أن يُؤكِّد النظام العالمي الجديد أهميةَ بعث ثقافة جديدة تطلق طاقات الإنسان في الإبداع والتفكير العقلاني الحُرّ.. والبحث العلمي لخدمة الإنسان.. وتقاوم الفكر الظلامي المتطرف لكل الأصوليات التي انتشرت عالميًا، والتي أطلت على البشرية من جديد، بالتطرف والإرهاب.

وفي إطار هذا السياق، وفي إطار هذا الأمل ببزوغ ثقافةٍ بوعي كونيٍّ لعالمٍ جديد، نجد أن المجلس العربي للطفولة والتنمية قد أعلن شعاره الاستراتيجي "عقل جديد.. لإنسان جديد.. في مجتمع جديد". وهذا الشعار الاستراتيجي يعبِّر عن "رؤية المجلس العربي في بناءِ طفلٍ عربيٍّ واعٍ مستنيرٍ يمتلك المعرفة والقدرة على التعامل مع متغيرات عصره الاجتماعية والتكنولوجية"؛ ومن ثَمَّ تعبر عن مسيرة المجلس العربي للطفولة والتنمية في العمل على إنتاج المعرفة وبناء نسق ثقافي مغاير للتنشئة، وتنمية الطفل، وضمان حقوقه، وإكسابه المعرفة، والقدرات، التي تُمكِّنه من التعامل مع متغيرات عصره الاجتماعية والتكنولوجية في مسيرة ناجحة؛ لتحقيق التقدم في أوطاننا العربية نحو مستقبلٍ أفضل.

وفي إطار نموذج المجلس العربي للطفولة والتنمية، الذي يطلق عليه "**تربية الأمل**"، يجب أن نسعى إلى العمل على إحداث تحرُّك قوي على مسار التقدم وتحقيق التنوير والازدهار والمساواة والعدالة في البلاد العربية وربوع الإنسانية.

وهنا نجد أن المجلس العربي للطفولة والتنمية يوصي دائمًا في خططه الاستراتيجية، أن البلاد العربية يجب أن تزيد من جهودها في بناء خمسة أعمدة تُمكِّنها من استقبال النظام العالمي الجديد - ما بعد كورونا المستجد والمساهمة في بنائه مساهمة إيجابية فعالة. وهذه الأعمدة الخمسة هي:

أولاً: العمل الواعي الذي يتوفَّر على إعداد سياسات تنمية ثقافية بوعيٍ كونيٍّ لعالم جديد:

ثقافة تكرِّس قيم التنوير وقيم التسامح والعقلانية لتحقيق التقدم في ربوع بلادنا العربية لبناء عقل جديد .. لمجتمع جديد.. لعالم جديد.

ثانياً: تعزيز الإطار المُؤسَّسي والتشريعي، من حيث القوانين والأنظمة الوطنية والأُطُر المؤسساتية، التي تُعلي من قيمة الفرد، وتماسك المجتمع، على مسار التقدم في الحضارة الكوكبية الحديثة، وتوفير سياجات قانونية تحمي الفرد والمجتمع لدعم مسيرة التقدم.

ثانيًا: دعم سياسات ونظم بناء الحماية من الضغوط الاقتصادية والنفسية، بحيث يتم إصلاح سياسات ونُظم سوق العمل وإصلاح سياسات ونظم الحماية الاجتماعية، والوصول إلى الخدمات الأساسية، بما فيها التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، للطفل والمرأة وكبار السن، والإعلاء من قيمة المعرفة والعلوم والآداب والفنون ورفاه الإنسان.

رابعاً: تأكيد سياسات وسُبُل الحماية من أثر النزاع المسلح، والحماية والحد من الإرهاب، والحد من البيئة المُولِّدة للإرهاب. والمؤسسات المولدة لفكر الإرهاب التي يتفشى فيها الفكر الأصولي الظلامي.

خامساً: النهوض بالبنية التحتية للتكنولوچيا المتقدمة، والإسراع في تحقيق التحول الرقمي، والتواصل عن بُعْد، بما يدعم التعليم والمعاملات العامة والاقتصاد والخدمات في المجتمع.

إننا نتطلع إلى حركة تنويرية كبرى في مجتمعنا العربي؛ لنؤسس "ما بعد كورونا" مجتمعات عربية متقدمة، تقدم الحماية والرفاه للطفل والمرأة وكبار السن، وترعى المُهمَّشين.. وتُسْهم بنهضتها القوية في بناء الحضارة الإنسانية، ما بعد كورونا.